البلاغ الانكليزى الرسمى
فى شأن العرب والسلطة الاسلامية

أرسل قلم المطبوعات البلاغ الآتى الى الجرائد فى القطر المصرى

مصر فى ٢٨ يوليو سنة ١٩١٦

نشر فى لندن اليوم البلاغ التالى :

« منذ سنين والعرب المعذبون بسوء الحكم التركى ينتظرون اليوم الذى يتمكنون فيه من استرجاع حريتهم السابقة وقد قاموا فى الماضى بثورات عديدة ضد الاستبداد التركى فى البلاد العربية

« وقد أدى سوء تصرف الحكومة الحالية فى الآستانه وخضوعها التام لسلطة الالمان الى دخول تركيا مضطرة فى حرب مشؤومة أوصلت الاحوال فيها الى حد النهاية ، فرأى شريف مكة وغيره من الزعماء فى البلاد العربية أن الاوان قد آن لخلع النير التركى عن أعناقهم والمناداة باستقلالهم

« وكانت بريطانيا العظمى تعطف دائما على العرب فى أمانيهم ولكن صداقتها التقليدية لتركيا اضطرتها فى الماضى الى البقاء على الحياد . أما الآن وقد انضمت تركيا الى صف الدول الوسطى فقد أصبحت بريطانيا العظمى حرة فى اظهار عطفها على أولئك العرب الذين انخرطوا فى جانب الحلفاء ضد العدو المشترك

« على أن بريطانيا العظمى ستبقى محافظة على سياستها الثابتة فى الابتعاد عن أية مداخلة فى الشؤون الدينية ، وعلى بذل جهدها فى بقاء الاماكن المقدسة أمينة من كل طارىء خارجى

« ومن النقط التى لا تقبل التغيير والتبديل فى سياسة بريطانيا العظمى هو أن تبقى هذه الاماكن المقدسة فى أيدى حكومة اسلامية مستقلة

« ولا يخفى ان أحوال الحرب الحاضرة تلقى العقبات الكثيرة والاخطار فى سبيل الراغبين فى القيام بفريضة الحج ولكن العمل الذى قام به شريف مكة يجعل

الأمل كبيراً في اتخاذ التدابير اللازمة التي تمكن الحجاج في المستقبل من زيارة الاراضي المقدسة بسلام واطمئنان» اه

(المنار) قد أسمعتنا العاصمة البريطانية عدة أصوات في المسألة العربية والبلاد الاسلامية المقدسة كان أولها برقية لورنر يؤكد فيها أن انكلترة لا تنوي أن تأخذ شيئاً من بلاد العرب ، ولا تسمح لأحد بالاعتداء على شيء من البلاد الاسلامية المقدسة . ثم دار في هذا المعنى وفي مسألة الخلافة كلام كثير بين أعضاء مجلس الاعيان والنواب ، ولكن لم يكن شيء من ذلك بلاغاً رسمياً في معنى قطعي يوثق بعدم الرجوع عنه كالبلاغ الذي نشرناه اليوم دون جميع ما سبقه مما هو جدير بأن يحفظ أيضاً وإن لم يبلغ درجة هذا البلاغ في الاعتبار

في هذا البلاغ تصريح قلما يصدر عن دولة ؛ وهو قد صدر عن أدق الدول في تحرير العبارات الرسمية وجعلها مقيدة لغيرها بقيود قلما يستطاع التفلت منها مع بقائها هي في عالم الاطلاق . ألا وهو التصريح بأن من أصول السياسة البريطانية التي لا تقبل التغيير والتبديل بقاء الاماكن الاسلامية المقدسة في يد حكومة إسلامية مستقلة . ومعنى كون هذا لا يقبل التغيير والتبديل أنه متفق عليه من جميع أحزاب الامة لا أنه رأي الحكومة الحاضرة ؛ أو حزبها - حزب الاحرار - وحده فيكون عرضة للرجوع عنه بتغيير الوزارة أو تحولها إلى حزب المحافظين . وبهذا التفسير يظهر غلط الذين قالوا إنه لا يوجد في السياسة شيء لا يقبل التغيير والتبديل ، فيكون هذا النص لغواً لا معنى له حتى نفتر به . ونقول لهؤلاء حسبنا أنه لا يتغير ولا يتبدل إلا بتغير رأي الامة الانكليزية كلها وهي أثبت الامم وأبطأها تقلباً وتحولا في كل شيء

على أن أهم ما في هذا التصريح فحواه لا نصه ، وأعني بفحواه اعتراف الدولة البريطانية باستقلال الدولة الاسلامية التي تستولي على هذه البلاد إذ لو زالت سيادة الدولة العثمانية عنها بما يخشى أن تحل بها من قدر الله تعالى فهو يتناول مسألة السلطة الاسلامية في هذه الحالة وهي أهم ما يهم جميع مسلمي الارض ، وسنكتب فيها مقالا نبين فيه ما يسمح لنا الوقت بقوله إن شاء الله تعالى